

## رؤية الجزائر لتسوية الأزمة الليبية

### Algeria's Vision for Resolving the Libyan Crisis



ديداوي محمد أمين

جامعة عباس غرور \* خنشلة\* - الجزائر

العنوان الإلكتروني: didaoui.mohumed@univ-khenchela.dz

مخبرالبحوث القانونية السياسية والتشريعية

تاريخ النشر: 21/جوان/2022

تاريخ المراجعة: 2022/05/05

تاريخ الإستلام: 2022/04/28



ملخص

سنحاول في هذه الورقة التطرق إلى دور الذي تلعبه الدبلوماسية الجزائرية في تسوية الأزمة و حل الخلاف بين الأطراف الليبية المتنازعة ، و التطرق إلى معرفة موقف الجزائر من الأزمة الليبية التي اندلعت بعد احتجاجات الشعب في فيفري 2011 ، حيث تزامنت مع موجة الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي ، وقد أدت بدورها إلى سقوط العديد من الأنظمة العربية على غرار مصر و تونس و اليمن ، و كذا تداعيات الأمنية و السياسية للأزمة على دول الجوار الليبي و انعكاسها على أمنها القومي ، كما نسعى إلى معرفة أهم التحديات التي تواجه الدبلوماسية الجزائرية لحل الخلاف الليبي على المستوى المحلي و الدولي و الأفق المستقبلية لحل الأزمة الليبية في ظل المتغيرات الدولية و الإقليمية .

الكلمات المفتاحية: الأزمة – ليبيا – الجزائر – الدبلوماسية – التسوية

Abstract:

In this intervention, we will try to address the role played by Algerian diplomacy in resolving the crisis and resolving the dispute between the Libyan parties in conflict, and to address Algeria's position on the Libyan crisis that broke out after the popular protests in Vivre 2011, where it coincided with the wave of protest movements in the Arab world, which in turn led to the fall of many Arab regimes such as Egypt, Tunisia and Yemen, and such security and political repercussions of the crisis on countries Libya's neighbourliness and its impact on its national security, as we seek to know the most important challenges facing Algerian diplomacy to resolve the Libyan dispute at

the local and international level and the future prospects for resolving the Libyan crisis in light of international and regional changes.

**Keywords:** Crisis - Libya - Algeria —Diplomacy – Settlement

مقدمة :

شهدت ليبيا في أوائل سنة 2011 الحراك شعبي عجل بسقوط نظام معمر القذافي الذي سيطر على الحكم حوالي 42 سنة ، عرفت خلالها ليبيا استقرار سياسي داخلي مقترن بسلطوية ، و ديكتاتورية متحكمة في الوضع السياسي في ظل غياب مؤسسات دولة ، و قد تزامن انهيار النظام في ليبيا بظهور انقسامات و اختلافات سياسية متناحرة على قيادة السلطة في ليبيا وقد بدأت بوادر الأزمة في ليبيا بعد انتخابات المؤتمر الوطني الليبي و هزيمة الإسلاميين ، حيث دخلت ليبيا في دوامة الحرب الأهلية و انقسمت إلى 03 مناطق نفوذ شرق غرب جنوب ، مع سيطرة مليشيات عسكرية ذات ولاءات قبلية على بعض المناطق ، و قد أدى هذا الوضع إلى دخول ليبيا في دوامة الدولة الفاشلة في غياب سلطة وطنية و مؤسسات رسمية ، و قد انعكس هذا على الأمن القومي لدول الجوار الليبي بما فهم الجزائر التي تربطها حدود مع ليبيا في الجهة الشرقية .

إن الوضع السياسي و الأمني الغير مستقر في ليبيا دفع الجزائر باعتبارها فاعل إقليمي و دولي إلى التحرك دبلوماسيا من اجل حلحلة الوضع في ليبيا ، حيث سعت الجزائر وفق مقاربتها السياسية إلى تقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية المتنازعة ، و إيجاد تسوية شاملة للأزمة الليبية بما يخدم جميع الأطراف الداخلية و الدولية .

و بناء على ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسة التالية :

ما هي مرتكزات الوساطة الجزائرية لحل الأزمة الليبية ، و إلى أي مدى يمكن للمقاربة الجزائرية النجاح في تسوية الوضع في ظل التحديات التي تواجهها .

حيث تتفرع من هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

1. ما موقف الجزائر من الأزمة الليبية ، و ما هي تداعياتها على الأمن القومي الجزائري

2. ما هي آليات الدبلوماسية الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية وفق مقاربة سياستها الخارجية

3. ما هي أهم تحديات الداخلية و الخارجية التي تواجه الوساطة الجزائرية

و للإجابة على الإشكاليات تنطلق دراستنا وفق الفرضيات التالية .

فرضيات الدراسة :

1. تستند المقاربة الجزائرية على مرتكزات سلوكها الخارجي لحل الأزمة الليبية، و على ثقلها السياسي كفاعل إقليمي في المنطقة .

2. يرتبط نجاح الوساطة الجزائرية في تسوية الأزمة بمدى قبول الأطراف الليبية لشروط ومضمون المقترح الجزائري لإقامة مصالحة شاملة

3. إن الوساطة الجزائرية تواجهها مجموعة من العوائق الداخلية والخارجية، قد تكون حاجز في مسار لتسوية الشاملة للأزمة الليبية.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في الوقوف الى حجم التحديات التي تواجهها الجزائر في الحفاظ على أمنها الإقليمي ، في ظل الأزمات التي تحيط بها من دول الجوار و معرفة قوة الدبلوماسية الجزائرية في حل الازمات الدولية ، و الدور التاريخي الذي لعبته السياسة الخارجية في تسوية الخلافات السياسية في العالم .

أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة للوصول إلى الأهداف التالية :

- التعرف على مدى قدرة نجاح الوساطة الجزائرية في حل الأزمات السياسية دولية ، و كيفية توظيف نجاح التجارب السابقة في الحالة الليبية
- معرفة الدور الأساسي التي تلعبه الجزائر في المنطقة المغاربية و الإفريقية ، كفاعل محوري في حل القضايا الدولية
- إبراز أهم العراقيل التي تواجه الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية

منهجية الدراسة :

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي لسرد الأحداث التاريخية التي وقعت منذ انطلاق الأزمة، وذكر أهم المبادرات التي تمت لتسوية الأزمة ، كما تم الاستعانة بالمنهج التحليلي و الوصفي من اجل وصف و التحليل مقارنة الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية .

خطة الدراسة"

المبحث الأول : محددات الموقف الجزائري من الأزمة الليبية 2011

1. المطلب الأول : موقف الجزائر من الأزمة الليبية و سقوط نظام القذافي
2. المطلب الثاني : تطورات الأزمة السياسية في ليبيا
3. المطلب الثالث : التداعيات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري

المبحث الثاني : المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية

1. المطلب الأول : مرتكزات السياسة الخارجية الجزائرية
2. المطلب الثاني :مقاربة الوساطة الجزائرية لحل الأزمة الليبية

المبحث الثالث : تحديات و مسارات الوساطة الجزائرية في تسوية الأزمة الليبية

1. المطلب الأول : الصراع الداخلي و مأزق التدخل الأجنبي في ليبيا
2. المطلب الثاني : مسارات و مستقبل الوساطة الجزائرية

### المبحث الأول : محددات الموقف الجزائري من الثورة الليبية

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى موقف الرسمي الجزائري من الثورة الليبية و من الاحتجاجات التي اندلعت ضد نظام القذافي ، و كذا معرفة أهم تطورات التي أدت إلى تفاقم الأزمة الليبية بعد ثورة فيفري 2011 ، و التعرج إلى تداعيات الأزمة على دول الجوار الليبي و على الأمن القومي الجزائري .

### المطلب الأول : موقف الجزائر من الأزمة الليبية

رغم اختلاف السياسي الذي كان يسود العلاقات بين النظام معمر القذافي و نظام الجزائري طيلة سنوات الحكم القذافي ، إلا أن النظام الجزائري اعترض بالقوة على قيام الثورة في ليبيا و قدم المساندة لنظام القذافي ، و ذلك لعدة اعتبارات سياسية و أمنية ، حيث كان ينظر النظام الجزائري للانتفاضة الشعبية في ليبيا على أنها امتداد لثورات الربيع العربي التي مست مصر و تونس ، و أن تأثيرها سيتمدد شرقا نحو الجزائر و المغرب هذا من الجانب السياسي ، أما من الجانب الأمني و العسكري فقد رفضت الجزائر رفضا قاطعا التدخل العسكري الأجنبي لإسقاط النظام في ليبيا لما له من انعكاسات خطيرة على الوضع الأمني في المنطقة ، حيث رفضت الجزائر لقرار مجلس الجامعة العربية رقم 7360 الصادر بتاريخ 12 مارس 2011 ( 24 ، france 2011 ) و الذي أعطى الشرعية الكاملة للتدخل الأجنبي في ليبيا معارضا بذلك مبادئ الجامعة العربية .

و يفسر موقف الجزائر على أنه تخوف من انعكاسات الوضع الليبي على الجزائر في حالة التدخل العسكري و ما ينجر عنه من فوضى انتشار السلاح و التهريب و ظهور مليشيات مسلحة تهدد الاستقرار في المنطقة ، و تقوية الجماعات الإرهابية ، و هذا ما عانت الجزائر منه بالفعل بعدما شهدت المنطقة الحدودية التي تربط بين الجزائر و ليبيا بحوالي 900 كلم نشاطات غير مسبوقة لجماعات الإرهابية و التي جعلت من ليبيا منطقة لعبور السلاح نحو الساحل الإفريقي بعد انتشار الفوضى داخلية إثر سقوط النظام ، كما ان التخوف الجزائري من انعكاسات الفشل الدولاتي في ليبيا كان في محله حيث تعرضت الجزائر لتهديد إرهابي في قاعدة تيقنتورين في 2013، و الذي يعتبر لأول مرة في تاريخ الجزائر بعد الاستقلال و كان السبب المباشر للمليشيات المسلحة التي دخلت من ليبيا ، أضف إلى ذلك أن ليبيا أصبحت المورد الرئيسي للإرهاب في المغرب العربي و هذا ما شكل تهديدا آخر للجزائر من الجهة الجنوب الشرقي .

أما المحدد السياسي لتفسير الموقف الجزائري بخصوص الأزمة الليبية فمرده للثوابت و مرتكزات السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و دعم التعاون الدولي و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و رفض التدخل العسكري الأجنبي لحل الأزمات الداخلية للدول و احترام سيادة الدول (دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية لشعبية، 2020).

كما أن استقبال الجزائر لعائلة معمر القذافي بعد سقوط النظام الليبي كان عاملاً آخر في توتر العلاقات بين الثوار و النظام الجزائري ، حيث اعتبر البعض أن النظام الجزائري كان ضد الثورة الشعبية الليبية و انه قدم مساعدات هامة للعائلة القذافي ، هذا ما خلق تشنج في العلاقات بين النظام الجزائري و المجلس الانتقالي الليبي .

#### المطلب الثاني : التطورات الأزمة السياسية في ليبيا

لقد نتج عن سقوط نظام القذافي في أكتوبر 2011 انهيار مؤسسات الدولة التي كانت مبنية على شخصية الزعيم معمر القذافي ، حيث دخلت ليبيا في حالة فوضى سياسية و امنية غير مسبوقة ، أدت الى انقسامات سياسية و ظهور مليشيات مسلحة في غياب تام لمؤسسات الدولة ، عكس ما وقع في تونس و مصر حيث بعد سقوط النظام ظلت مؤسسات الدولة قائمة و متحكمة في زمام الامور خاصة المؤسسات العسكرية التي تعتبر شريان النظام ، لكن في الحالة الليبية تزامن سقوط النظام القذافي مع انهيار مؤسسات الدولة ، و ظهور الفشل الدولاتي و بالعودة إلى الأحداث التي سبقت الأزمة السياسية التي تتخبط فيها ليبيا منذ أكثر من 10 سنوات ، حيث بدأت الأزمة بتشكيل المجلس الوطني الانتقالي بعد سقوط معمر قذافي ، الى غاية انتخاب المؤتمر الوطني في جويلية 2012 (المؤتمر الوطني الليبي، 2022)، حيث ظهرت مواجهات علنية بين الإسلاميين بقيادة حزب العدالة و البناء الإسلامي مع الليبراليين بقيادة قوى التحالف الوطني الليبي حيث لم يهضم الإسلاميين الخسارة في الانتخابات ، حيث حاولوا تعويض خسارتهم بالضغط السياسي عن طريق مليشيات مسلحة و فرض سياسة أمر الواقع ، حيث فرضت مليشيات الإسلامية المسلحة إقالة رئيس الوزراء علي زيدان المحسوب على التيار الليبرالي ، و تعويضه بأحمد معيتيق كرئيس للوزراء في ماي 2014 ، و ما زاد من حدة الأزمة هو دخول اللواء المتقاعد "خليفة حفتر" مسرح المواجهة مع الإسلاميين في ماي 2014، و الذي تزامن مع هزيمة التيار الإسلامي في الانتخابات مجلس النواب في جويلية 2014 ، مما أدى إلى مضاعفة المليشيات العسكرية الإسلامية العمليات العسكرية في العاصمة طرابلس و إحكام السيطرة على العاصمة الليبية ، في نفس الوقت حول مجلس النواب مقره من العاصمة إلى طبرق هذا ما فسح المجال للإسلاميين لتأسيس حكومة في العاصمة طرابلس بقيادة " عمر الفاسي " ، حيث بعد هذه الأحداث دخلت الحكومة و مجلس النواب في مرحلة البحث عن الشرعية السياسية للأطراف المتنازعة (فريق ازمام العربي، 2017، صفحة 15) ، مما جعل دائرة الخلاف تتوسع عسكريا و سياسيا ، و استعجل الأطراف المتنازعة الدخول في عملية تسوية سياسية برعاية أممية حيث قاد المفاوضات المبعوث الأمم المتحدة "برناديون ليون" في الجزائر و المغرب و توجت هذه المفاوضات بعقد اتفاق الصخيرات في المغرب في ديسمبر 2015 (سيبطالي، 2017، صفحة 09) ، حيث انبثق على هذا الاتفاق تأسيس حكومة الوفاق الوطني الذي تعتبر الممثل الرسمي للدولة الليبية ، لكن هذه الحكومة لم تحظى بإجماع العام من الكل الأطراف الليبية و سرعان ما نقض الإتفاق و بقي كل طرف في توجهه و ميوله السياسية حيث كل طرف يدعي الشرعية السياسية سواء حكومة الإنقاذ المشكلة من طرف المؤتمر الليبي أو الحكومة المؤقتة التي تم تشكيلها من طرف مجلس النواب و التي تتخذ طبرق عاصمة لها ، كما أن هاتاه التنظيمات السياسية مدعومة بمليشيات عسكرية تابعة لها و تستخدمها لضغط السياسي أو لسيطرة على مناطق نفوذ ، و كل طرف له دعم من أطراف خارجية و فواعل دولية حيث نجد أن كل من الإمارات العربية و مصر و روسيا الفدرالية داعمة للواء خليفة حفتر ، أما تركيا و قطر تدعم التيار الإسلامي كما هو معروف دائما ، و كل جهة تحاول فرض الطرف داعمة له من أجل

النفوذ الاقتصادي فيما بعد ، حيث أضحت الأزمة الليبية تتحكم فيها أطراف خارجية أكثر من أطراف الداخلية و هذا ما يزيد من تأزم الوضع السياسي أكثر .

### المطلب الثالث : تداعيات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري

شكل الانفلات الأمني في ليبيا بعد سقوط القذافي شرخا كبيرا في بسط الأمن و الاستقرار في ليبيا و هذا الوضع الخطير انعكس بالسلب على دول الجوار الليبي و هذا الهاجس كانت تتخوف منه الجزائر منذ اندلاع الثورة في ليبيا ، و دخول القوات الأجنبية لمساعدة الثوار على إسقاط النظام الليبي ، حيث انعكس ذلك على الأمن العام داخل ليبيا بانتشار الفوضى و و تهريب السلاح و الهجرة غير الشرعية و الإرهاب ، و أضحت ليبيا مصدرا للتهديد المباشر لدول الجوار ، و بؤرة للتوتر و العنف بين الميليشيات المسلحة التي سيطرت على الوضع الأمني العام في ظل غياب سلطة شرعية معترف بها ، و غياب مؤسسات الدولة المنهارة ، حيث تعرضت ليبيا لفشل الدولاتي، او كما يطلق عليها الدولة الهشة أي دولة بدون مؤسسات رسمية و تتحكم فيها ميليشيات مسلحة و تعم فيها الفوضى و التي عرفها البنك الدولي أنه وجود حالة من عدم الاستقرار السياسي قد يؤهلها الى مستوى ما من العنف الداخلي " (باخر يبه، 2022) ، و فشل الدولاتي يكون بعدم قدرة الدولة على قيام بوظائفها كاملة و تتعرض الدولة لأزمات تكون عاجزة على التغلب عليها ، و تتمثل في أزمة تنظيم السلطة و أزمة الاستقرار الداخلي و أزمة الشرعية السياسية ، حيث تكون لها انعكاسات سلبية بتنامي الهجرة الغير شرعية و التهريب ، و انتشار السلاح ، و تصبح قاعدة للجماعات الإرهابية العابرة للحدود و هذا ما يكون له تأثير مباشر على دول الجوار الإقليمي .

و في الحالة الليبية التي تعرضت لفشل دولاتي بعد ثورة فبراير 2011 ، يعود أسبابه بالدرجة الأولى إلى النظام القذافي الذي أقام دولة طويلة 42 سنة دون مؤسسات نظامية فعلية تقود السلطة ، حيث كانت السلطات الثلاث تجتمع في يد معمر القذافي و عائلته ، في ظل غياب التام للمجتمع المدني و الأحزاب السياسية ، حيث كان نظام الليبي نظام قبلي عشائري .

كما أن النخبة السياسية و المتمثلة في المجلس الانتقالي التي أخذت زمام تسيير شؤون الدولة بعد سقوط النظام فاقدة للوعي السياسي الكافي التي يمنحها القدرة الكافية في التسيير شؤون الدولة ، لأنها لم تمارس من قبل أي عمل سياسي ما أدى إلى تشكل انقسامات داخلها بين الليبرالي و الإسلامي ، أضف إلى ذلك غياب مؤسسة عسكرية و هذا أساس ضمان استقرار الدول ، حيث أصبحت ليبيا بعد الثورة تسيطر عليها ميليشيات عسكرية كل واحدة في جهة معينة .

و قد كان لتداعيات هذا الفشل الدولاتي في ليبيا آثار سلبية على الأمن القومي الجزائري باعتبار طول الشريط الحدودي بين الجزائر و ليبيا الذي يقدر بأكثر من 900 كلم مع صعوبة التحكم في التضاريس الوعرة و نشر التعزيزات الأمنية على طول الشريط الحدودي ، حيث تعرضت الجزائر لهجوم إرهابي على المحطة الطاقوية تيقنتورين في 16 يناير 2013 و الذي يعتبر أول هجوم إرهابي خارجي تتعرض له الجزائر منذ الاستقلال (سالم، 2016) ، حيث استعمل في الهجوم أسلحة ليبية كان قد تحصلت عليها الجماعات الإرهابية من ميليشيات الليبية ، كما أن طول الحدود ساعد الحركات الإرهابية كتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي في المغرب العربي و حركة تحرير الأزواد من تهريب السلاح من ليبيا إلى الصحراء الجزائرية و شمال مالي (أوشريف، 2016) أضف

إلى ذلك الانكشاف الأمني من الجهة الشرقية للحدود الجزائرية في غياب الجيش الليبي و سيطرة الميليشيات الإرهابية أضحت الجزائر تقوم بدور أحادي في تغطية الحدود الجنوب الشرقي على مسافة 982 كلم هذا ما كلف خزينة الدولة أموال باهضة بزيادة ميزانية الجيش من عتاد و أجهزة مراقبة ووسائل متطورة لضبط حركة تنقل الأشخاص، الذين يعملون على تهريب الأسلحة والمخدرات و شبكات الاتجار بالبشر ، كما أن تردي الأوضاع الأمنية و السياسية في ليبيا ساهم في انتشار الجريمة المنظمة ، و أصبحت ليبيا أرض خصبة لتهريب المخدرات و الهجرة الغير الشرعية و الاتجار بالبشر و هذا ما أثري بشكل مباشر على الأمن القومي الجزائري (بن صغير و تبينة، 2019)

### المبحث الثاني : مقارنة الجزائرية لحل الأزمة الليبية

سنتطرق في هذا المبحث إلى مقارنة السياسة الخارجية في التعامل مع القضايا الدولية و الإقليمية ، و التعرف إلى الدور الذي تلعبه الجزائر في حل الأزمة الليبية عن طريق أسلوب الوساطة الدبلوماسية بين الأطراف الليبية التي نجحت فيها الجزائر في حل العديد من الأزمات الدولية .

### المطلب الأول : مرتكزات السياسة الخارجية الجزائرية

إن السياسة الخارجية الجزائرية تضبطها مرتكزات و محددات مستقاة من واقعها العربي الإسلامي ، و كذا من جذورها التاريخية و من ثورتها المجيدة ، حيث تحرص الجزائر دائما و منذ تحقيق استقلالها عام 1962 أن تبقى و فية لمبادئ ميثاق أول نوفمبر الذي جاء فيه أن الاستقلال لا يتحقق إلا بمساعدة الدول الشقيقة العربية و الإسلامية ، و أن تبقى الجزائر و فية لمدها العربي الإسلامي (وزارة الإتصال، 2022) ، كما نجد أن المحدد الإيديولوجي مرتكز أساسي للسياسة الخارجية الجزائرية بعد الاستقلال و الذي تبلور من خلال ميثاق طرابلس 1962 ، و كذا الدساتير الجزائرية 1963- . 1976- 1989 الذي تبنت الإيديولوجية الاشتراكية لبناء الدولة الجزائرية و التي رسمت مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية و التي كانت تقوم على محاربة الاستعمار و الإمبريالية في العالم (أوشريف، 2016، صفحة 222) ، دعم الحركات التحررية في العالم و مساعدتها ، دعم التعاون الدولي من خلال إقامة علاقات دولية تقوم على السلم و التعاون ، كما نجد دستور الجزائري لسنة 1976 قد خصص فصل كاملا لمبادئ السياسية الخارجية في فصله السابع من مادة 83 الى المادة 93 و الذي نص على التزام الجزائر بكل طموحات المشروعة للشعوب العربية ، و تحقيق الوحدة بين شعوب القارة الإفريقية ، الالتزام بعد التدخل العسكري في شؤون الداخلية للدول مع الالتزام التام بمبادئ الأمم المتحدة ، و حرية الشعوب في تقرير مصيرها (صادق و غنجة، 2017، صفحة 55)

كما أن الدساتير الجزائرية لسنة 1989- 1996- 2016- 2020 أبقيت على نفس المحاور الكبرى لمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ، و هي بأساس عدم التدخل في المشاكل الداخلية للدول و حل الخلافات بالمساعي الدبلوماسية ، حيث مثل المغرب العربي أهمية كبيرة في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية حيث اتبعت الجزائر منذ استقلالها سياسة واضحة اتجاه دول المنطقة تعتمد أساسا على التعاون و التكامل و ضمان مستقبل المنطقة المغربية ، و الحفاظ على سلامة ترابها و استقلالها ، حيث تتمحور الرؤية الجزائرية للمغرب العربي حول مبادئ اساسية تتمثل أساسا في الحفاظ على العلاقات القائمة مع دوله ، مع الحفاظ على

علاقات حسن الجوار ، وتسوية النزاعات بشكل سلمي و نبذ استعمال القوة ، مع قداسة الحدود الموروثة على الاستعمار وفق لمبدأ الذي ينص عليه القانون الدولي (بعزيز، صفحة 55) ، كما يدخل في سياق المحددات السياسة الخارجية الجزائرية البعد الجغرافي للجزائر باعتبارها موقعا استراتيجيا متعدد أقطاب مغاربي - متوسطي - إفريقي يفرض على الجزائر اتباع إستراتيجية تضمن وجودها في المنطقة كأكبر دولة افريقيا و عربيا ، و كقوة إقليمية في المنطقة تلعب دور محوري في القضايا السياسية مع اعتبار الأهمية الجيوستراتيجية للجزائر تفرض عليها اهتمام بالقضايا المغاربية كما هو الحال بالنسبة للأزمة الليبية ، حيث تسعى الجزائر للعب دور فعال لتسوية الأزمة سياسيا وفق مقاربة المصالحة الشاملة .

#### المطلب الثاني : مقارنة الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية

عكفت الجزائر منذ استقلالها على التأكيد لانتهاجها المغاربي و تعتبر أن المغرب العربي هو جزء لا يتجزأ منها ، و ذلك نظرا للموقع الإستراتيجي للجزائر باعتبارها أكبر دولة مساحة في المنطقة و القارة ككل حيث تربطها حدود مع كل دول المغاربية ، و الدور الذي تلعبه الجزائر في المنطقة المغاربية كقائد للمنطقة يفرض عليها إثبات وجودها بالحل المسائل و القضايا المنطقة ، و أن تكون حلقة ترابط بين دوله ، و محور هام في حل القضايا الأمنية و السياسية في إطار المركب الأمني الفرعي المغاربي .

و قد لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا كبيرا في الحل العديد من القضايا و الأزمات سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي على غرار الوساطة الجزائرية الوساطة بين العراق و ايران عام 1975 و كذا دورها في إنهاء أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران 1980 ، و التدخل في أزمة الطائرة الكويتية المختطفة عام 1988 ، إضافة إلى الوساطة بين اريتريا و اثيوبيا عام 2000 ، و كذا الوساطة الجزائرية في حل النزاع بين القبائل في مالي عام 2012 ، حيث انه هاته النجاحات الدبلوماسية التي حققتها السياسة الخارجية الجزائرية كان لها أثر إيجابي في الدفع بالجهود الجزائرية للتدخل لحل الخلاف بين الأشقاء الليبيين .

حيث ترتكز الرؤية الجزائرية لحل الخلاف الليبي الذي دام أكثر من 10 سنوات ، على المشاركة كافة الأطراف الليبية في عملية الحوار السياسي دون استثناء ، بما في ذلك كواد النظام السابق حيث تسعى الجزائر الى مصالحة عامة وطنية تشمل كل الأطراف ، انطلاقا من التجربة الجزائرية للمصالحة الوطنية عام 2005 ، حيث في هذا السياق أدرجت الجزائر عدة لقاءات و مشاورات مع كل الأطراف الليبية المتنازعة ، و تسعى في هذه المبادرة لجمع الفرقاء الليبيين بما يضمن اتفاق سياسي يرضي أقطاب الخلاف السياسي.

و تضافرت الجزائر من جهودها الدبلوماسية في حل الأزمة الليبية عن طريق محاولة تعديل اتفاق صخيرات الذي جمع بين أطراف الرئيسية الفاعلة في الشأن الليبي بتاريخ 17 ديسمبر 2015 (الإتفاق السياسي الليبي، 2022) بما يتناسب مع متطلبات المرحلة الحالية كما تسعى الجزائر وفق رؤيتها السياسية مشاركة كافة الأطراف الليبية الفاعلة دون استثناء في عملية الحوار السياسي الجاري في البلاد، لتشكيل حكومة وحدة وطنية، وتعديل الاتفاق الصخيرات، و إشراك أنصار النظام السياسي السابق في عملية الحوار السياسي ، نظرا لثقلهم السياسي الموجود داخل المجتمع الليبي و مساهمة في إعطاء المصالحة الوطنية بعدا شاملا يضم كل الأطياف الليبية كما يعتمد المقترح الجزائري لمعالجة معضلة الانقسام العسكري بإنشاء مجلس عسكري أعلى يتولى

منصب القائد الأعلى للجيش الليبي ، ويضم في تشكيلته الأطراف المتصارعة الثلاثة إضافة إلى تفعيل دور الهيئات الليبية المنبثقة عن الاتفاق الصخيرات، وهو ما يعكس الدعم الجزائري للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق وللمجلس الأعلى للدولة (حجازي، 2022)، كما تبني الجزائر موقفها على ان تكون حكومة واحدة ممثلة للشعب الليبي تضم كل الأطراف و ترفض الحكومات الموالية كحكومة شرق ليبيا أو حكومة الإنقاذ ، كما ترفض الجزائر بناء على مبادئها السياسية كل أشكال التدخل العسكري الذي سيزيد تعقد الوضع السياسي و الأمني أكثر .

و تعمل الجزائر بمبدأ الدبلوماسية المحايدة لحل الأزمة الليبية، و ذلك من أجل إقامة مصالحة شاملة ، حيث توصلت للاتفاق مع جميع الأطراف الليبية و استقبلت كل الفواعل في الأزمة ، مما يدل على أن الجزائر ليست مؤيدة لأي طرف كان ، سواء الإسلاميين أو الليبراليين و هي تعمل مع الجميع على مسافة واحدة ، حيث عقدت عدة لقاءات مع كافة الأطراف الليبية بما في ذلك قوى الشرق الليبي و من أبرز التحركات في هذا الصدد استقبالها للمرة الأولى منذ اندلاع الأزمة الليبية المشير "خليفة حفتر" في 18 ديسمبر 2016 والتي سبقها استقبال "عقيلة صالح" وعدد من نواب البرلمان الليبي في 26 نوفمبر 2016. (حجازي، 2022)، كما توصلت الجزائر باتفاق مع عدد من زعماء القبائل و مسؤولين ليبياين سابقين من أجل العمل على إيجاد حل يرضي الجميع .

أما على المستوى الدولي والإقليمي فقد عملت الجزائر على احتضان مؤتمرات و لقاءات مع الدول الجوار الليبي من أجل إيجاد حل للأزمة الليبية ، و جمع شمل الفرقاء الليبيين، حيث دعت الجزائر وزراء خارجية دول الجوار في إطار اجتماع حركة عدم الانحياز في الجزائر من أجل التشاور حول الانقسام الحكومي و التصاعد العمليات العسكرية في ليبيا (معو و حمايزية، 2017، صفحة 88) ، وقد شاركت الجزائر في مؤتمر تونس في 19 فبراير 2017 إلى جانب كل من مصر و دولة المضيفة تونس حيث توصل دول الجوار الليبي على ضرورة إيجاد حل سياسي للأزمة و رفض كل أشكال التدخل العسكري في الشأن الليبي ، مع ضرورة إشراك كل الجهات في الحوار و سعي إلى تحقيق المصالحة العامة مع كل الأطراف المتنازعة (الجزيرة نت، 2022)، كما ضاعفت من مستوى التنسيق و التشاور مع دول الجوار الليبي " تونس ، مصر ، تشاد ، السودان و النيجر " من أجل إيجاد حل للأزمة الليبية حيث عقد اجتماع بين وزراء خارجية دول المذكورة في 30 أغسطس 2021 بالجزائر من أجل إيجاد حل للأزمة ، و قد حضر هذا الاجتماع المبعوث الأممي في ليبيا و الأمين العام لجامعة الدول العربية ، ووزير خارجية جمهورية الكونغو ممثل عن الإتحاد الإفريقي ، و قد خلص الاجتماع بضرورة تكثيف الجهود لإنهاء الأزمة وإقامة مصالحة وطنية شاملة ، و كان هذا الاجتماع الثاني الذي تحتضنه الجزائر في أقل من سنة بعد اجتماع دول الجوار الستة في 22 يناير 2021 بالجزائر (وكالة الأناضول، 2022)، و تكثف الجزائر من جهودها على المستويين الداخلي الليبي ، و دول الجوار الليبي من أجل إيجاد حل سياسي سلمي للصراع ، حيث تتبنى الجزائر وساطة السياسية من اجل إقامة مصالحة وطنية شاملة ، مستفيدة من تجربتها في المصالحة الوطنية التي جسدها قانون الوثام المدني ، غير انه هنالك تحديات تواجه الوساطة الجزائرية على المستويين الداخلي و الدولي ، تقف حاجز للإنهاء الأزمة و الخلاف بين الإخوة الأشقاء.

### المبحث الثالث : التحديات ومسارات الوساطة الجزائرية في ليبيا

سنعمل في هذا المبحث على التعرف على أهم التحديات الداخلية و الخارجية التي تقف حاجزا أمام الدبلوماسية الجزائرية للإهاء الأزمة ، وكذا التطرق إلى الأفاق المستقبلية للوساطة الجزائرية لحل الأزمة الليبية

#### المطلب الأول : الصراع الداخلي و مآزق التدخل الأجنبي

إن المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية تواجهها العديد من الحواجز و الصعوبات الداخلية و خارجية التي تعتبر قيود للوساطة الجزائرية لإنهاء الأزمة وفق الأجندة المسطرة حيث لم تتفق جميع الأطراف الليبية على مقترح المصالحة الوطنية الجزائري ، حيث تسعى بعض القوى إلى إقصاء أنصار النظام السابق الذين يعتبرون حلقة مهمة في المجتمع الليبي ، مع إدعاء الشرعية السياسية لكل الكتل المتصارعة ونظر بعض الأطراف إلى انحياز الجزائر للإسلاميين في الغرب الليبي ، مع استمرار فوضى الميليشيات المسلحة التي تسعى على فرض منطق القوة العسكرية و التي تكون حاجز في عملية المصالحة ، كما أن استمرار العمليات المسلحة من طرف المرتزقة قد يعرقل مسار العمليات السياسية .

و في نفس الوقت تواجه الجزائر مآزق التدخل الأجنبي في ليبيا ، حيث هنالك قوى خارجية كفرنسا تسعى إلى التدخل عسكريا لفرض الأمن و قضاء على الميليشيات المسلحة التي تدعم الحركات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي ، وفي الطرف الأخر نجد التحركات المصرية والروسية المكثفة بالشرق الليبي الداعمة للجيش الوطني الليبي في مواجهة فوضى الميليشيات المسلحة ، والتي تخشى الجزائر من أن تؤثر على موازين القوى في حال تعديل اتفاق الصخيرات<sup>1</sup> (حجازي، 2022) كما أن التدخل الإيطالي في الجنوب الليبي أثر على سلطة حكومة الليبية مع استمرار كل من الإمارات و تركيا في دعم العسكري لبعض الأطراف المتنازعة في ليبيا ، خاصة الدعم العسكري الذي قدمته تركيا لحكومة الوفاق الوطني أدى الى توازي القوى خاصة بعد سيطرة الجيش الوطني الليبي بقيادة "المشير حفتر" على اغلب المناطق الليبية ، حيث إن هذا المشهد يزيد من تعقد الوضع أكثر في ليبيا خاصة في إطار جهود الدولية لحل الأزمة سياسيا لكن في ظل هذه الظروف المشحونة قد تزيد من تعقد الوضع السياسي و العسكري أكثر

#### المطلب الثاني : مسارات و مستقبل الوساطة الجزائرية

يقتنع أغلب الليبيين من أطراف سياسية و ميليشيات عسكرية أن السبيل الوحيد لتخلي عن مكتسباتهم هي إقامة مصالحة شاملة التي تضمن حقوق الجميع ، و هذه المصالحة لا تتم إلا وفق مقاربة سياسية برعاية دولية ، و هذا المسعى الجزائري في الوساطة لتسوية الأزمة الليبية حيث أن نجاح المبادرة الجزائرية في تسوية الأزمة مقرون بمدى قبول كل الفواعل السياسية الليبية للمقترح و الشروط الوساطة التي تسعى من خلالها الجزائر إلى إشراك جميع الأطراف الليبية من ثوار و أنصار النظام السابق دون استثناءات في المصالحة الشاملة التي تعتبر الحل الأكثر واقعية للأزمة الليبية ، و ذلك نظرا لحاجة ليبيا للمصالحة الوطنية للانتقال للسلام و الاستقرار الدائم ، كما أن الواقع الليبي مرتبط بالأطراف سياسية و عسكرية لا يمكن أن يقتنعوا بالتخلي على نشاطاتهم إلا إذا اقتنعوا بتطبيق مصالحة شاملة (بلخيرات، 2019، صفحة 55)

و قد تتجه الجزائر إلى لعب عدة أوراق لتفعيل وساطة الدبلوماسية لحل الأزمة الليبية من خلال الاعتماد على روسيا للضغط على بعض الأطراف سياسية وعسكرية لقبول مصالحة وطنية شاملة باعتبار روسيا شريك و حليف عسكري للجزائر في المنطقة ، و كذا تقريب رؤية سياسية لدول الجوار الليبي مع الموقف الجزائري لتبني مواقف مشتركة و دعم الرؤية الجزائرية لحل الأزمة الليبية ، مع تكثيف الجهود الداخلية لكسب كل الأطراف الليبية ، حيث أن مستقبل الوساطة الجزائرية مرهون بتطور الأوضاع الداخلية ، في ظل الانقسامات السياسية و انحياز كل طرف لجهة أجنبية ، و سعي القوى الدولية على بقاء الوضع الليبي متأزم للاستغلال ثرواته النفطية و تحقيق مصالحها .

حيث أن المسار السياسي لحل الأزمة الليبية متذبذب في ظل عدم التوافق بين المكونات الاجتماعية و السياسية الليبية ، و في ظل غياب الاستقرار السياسي و عسكري الذي يعرقل الجهود الدبلوماسية الدولية و الإقليمية لتسوية الأوضاع في ليبيا و إنهاء الأزمة .

كما أن تعدد الأطراف المتدخلة في المشهد الليبي سيزيد من تعقد الأوضاع أكثر ، و عدم وضوح موقف الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوربي من الصراع في ليبيا يعقد من مأمورية التسوية السلمية لصراع الدائر في ليبيا .

#### خاتمة:

انطلاقا من مبدأ حسن جوار الإيجابي تسعى الجزائر وراء تدخلها في الأزمة الليبية إلى إيجاد حل سياسي سريع يرضي كل الأطراف المتصارعة ، بحيث تعتمد الجزائر على تجربتها السابقة في الوساطة الدبلوماسية التي خاضتها لحل العديد من القضايا الدولية العالقة ، حيث نجحت الجزائر في التوسط في العديد من قضايا دولية و إقليمية كقضية الرهائن بين الولايات المتحدة و إيران ، و الصلح بين العراق و إيران ، و التدخل لحل الخلاف بين الفصائل الفلسطينية و التوسط في حل النزاع اريثري الإثيوبي و العديد من القضايا الأخرى .

و تعتمد الجزائر في مقاربتها الدبلوماسية في حل الأزمة الليبية ، على مبادئ و مرتكزات سياستها الخارجية و على عقيدتها الأمنية ، حيث تدرك الجزائر أن الفشل الدولاتي في ليبيا يكون له انعكاسات خطيرة على أمنها القومي ، لذلك تعارض الجزائر و بشدة كل تدخل عسكري في ليبيا الذي قد يزيد من تأزم الأوضاع الأمنية و السياسية أكثر ، و الحل السياسي الجزائري يركز على مشاركة كل الأطراف في المصالحة الوطنية الشاملة ، بما في ذلك كوادرو أنصار نظام القذافي الذين يعتبرون فئة مجتمعية قوية داخل المجتمع الليبي لا يمكن إقصاءها ، و تستند الجزائر إلى تجربتها في المصالحة الوطنية الشاملة الذي أقره قانون الوثام المدني في عهد الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة .

لكن الوساطة الجزائرية تعترضها مجموعة من التحديات الداخلية و الخارجية المتمثلة أساسا في عدم وجود سلطة وطنية متفق عليها بين جميع الأطراف الليبية مع تواصل العمليات العسكرية بقيادة مليشيات عسكرية تابعة لجهات معينة ، إضافة إلى تدخلات القوى الخارجية في الشأن الليبي سواء عن طريق التدخل المباشر او عن طريق الوصايا و الدعم العسكري على أن يبقى مستقبل الوساطة الجزائرية مرهون بمدى تقدم المفاوضات بين الأطراف الليبية و قناعتها بضرورة الاتفاق الجماعي للم شمل يجمع بين كل الأطراف ، و مدى مساعدة القوى الدولية لإيجاد حل سلمي في ليبيا .

قائمة المراجع

- (1) france 24 (12 2011, marce). مجلس وزراء العرب يدعو مجلس الامن لحظر جوي في ليبيا. تم الاسترداد من france 24: <https://www.france24.com/24>
- (2) الإتفاق السياسي الليبي (2022). أفريل. Récupéré sur <https://unsmil.unmissions.org> (04 الإتفاق السياسي الليبي)
- (3) الجزيرة نت. (04 04, 2022). أجتتماع تونس الثلاثي يصدر اعلان لدعم تسوية في ليبيا. Récupéré sur <https://www.aljazeera.net>
- (4) المؤتمر الوطني الليبي (22 04, 2022). Récupéré sur <https://hnec.ly>: المفوضية الوطنية العليا للإنتخابات
- (5) باخر يبه, ا. خ. (2022). الدولة الهشة. Récupéré sur <https://political-encyclopedia.org/join-us>: الموسوعة السياسية
- (6) بعزیز, ع. ا. (s.d.). السياسة الجزائرية المغربية. 1962-1995 مذكرة ماجستير. 54, الجزائر, قسم العلوم السياسية, الجزائر: كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر.
- (7) بلخيرات, ح. (2019). الدبلوماسية الجزائرية و تسوية الأزمة الليبية. مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية. 11(01), p. 55.
- (8) بن صغير, ع. &. تبينة, ر. (2019). جوان. (تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري. مجلة المفكر. 02), p. 215.
- (9) حجازي, ع. ا. (2022). أفريل. (05/لوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية, رؤية و تحركات المستقبل للدراسات و الابحاث المتقدمة /2562/Item/Mainpage/ : <https://futureuae.com/ar/>
- (10) دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية لشعبية. (30 ديسمبر, 2020). (82), الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. الجزائر, الجزائر.
- (11) سيبطالي, م. (2017). جوان. (الأزمة الليبية بين التداخلات الاجنبية و الوساطة الإقليمية). م. ا. الإسلامية (Éd.), سلسلة الدراسات. 09,
- (12) صادق, غ. &. غنجة, ه. (2017). السياسة الخارجية في ظل التحولات الجيو سياسية في منطقة العربية. مجلة العلوم السياسية و القانون. 03, p. 55.
- (13) فريق ازمات العربي. (2017). (الأزمة الليبية الى اين. مركز دراسات الشرق الأوسط. 15, (13)
- (14) محمد سالم. (23 جويلية, 2016). الجزائر تمسح آثار هجوم تيفنتورين الإرهابي. تم الاسترداد من العين الاخبارية: <https://al-ain.com/article/212136>
- (15) معو, ز. ا. &. حمایزیه, ر. (2017). المقاربة الجزائرية لحل الازمة الليبية. المجلة الجزائرية للأمن و التنمية. 12), p. 88.
- (16) وزارة الإتصال (2022). ماي. (05 بيان أول نوفمبر 1954 وزارة الإتصال الجزائرية: <https://www.ministerecommunication.gov>
- (17) وكالة الأناضول (2022). أفريل. (06/إجتتماع دول الجوار في ليبيا. وكالة الأناضول: [://www.aa.com.tr/ar](https://www.aa.com.tr/ar)
- (18) يسرى أوشريف. (2016). تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري. 19. بسكرة, قسم العلوم السياسية, الجزائر: كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة بسكرة.